

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع - جامعة تلمسان -	المعارضة السياسية وإشكالية الديمقراطية في الجزائر	أ محمد مدان
الملخص: هناك هوة كبيرة بين الديمقراطية كفكرة حديثة وبيئة المجتمع الموعلة في القيم العتيقة - سواء من حيث تعامل السلطة السياسية مع التجربة الديمقراطية لأنها تبحث منذ البداية عن ديمقراطية الواجبة. - أو من خلال الممارسات العتيقة للأحزاب السياسية، المبنية على منطق الزبونية والشبكات الربعية، التي أدت إلى حب الزعامات وتغييب الديمقراطية في صفوفها		

إن بعد المسافة بين البنية الاجتماعية والديمقراطية في المجتمع الجزائري ، أدت إلى إخفاق المشروع الديمقراطي في الجزائر. وذلك لغياب شروط الديمقراطية. وعبرت الأزمة السياسية التي تضرب الجزائر منذ عقدين من الزمن، عن وجود علاقة توتر بين المشروع الديمقراطي وبنية المجتمع.

هذا راجع لكون الديمقراطية هي صيرورة ثقافية تركز على قيم الحرية والفرادة والاعتراف بالاختلاف. بينما المجتمع الجزائري - ونظرا لظروف تاريخية مرتبطة بطبيعة نشأة الدولة - يتمفصل حول القيم المشتركة بين الجماعة التي تلغي الفرد لصالح الجماعة وعدم الاعتراف بالمعارضة ، ولا يتم انتقال السلطة إلا بالعنف المؤدي إلى القضاء على الخصوم.

وإذا كان النظام السياسي الحاكم في الجزائر، قد تعامل مع التعددية الحزبية على أساس وجود سلطة فعلية في المركز مع الاعتراف بالمعارضة في الهوامش. لكن هل الأحزاب السياسية الجزائرية أحزابا ديمقراطية متشعبة بثقافتها وقيمتها؟ أو مجرد حركات احتجاجية ، تريد فرض نفسها لتحل محل النظام القائم ؟

من خلال الفحص الأولي للأحزاب السياسية المتواجدة وظروف نشأتها ، نلاحظ بأنها برزت من رحم الثقافة السياسية للقاع السوسيولوجي الجزائري . تشترك في مرجعيتها مع السلطة السياسية النابعة من الثقافة السياسية للمجتمع المتمفصلة على ثلاثة عناصر إقصائية ترفض المعارضة داخل النسيج الاجتماعي : (العصبية ، الدين والوطنية كإيديولوجيا شمولية) .

وإذا قمنا بعملية تصنيف للأحزاب السياسية الأساسية المتواجدة في الساحة ، لوجدناها تنقسم إلى ثلاثة تيارات غير بعيدة عن ثقافة المجتمع السائدة :

- أحزاب وطنية (الإيديولوجية الوطنية)

- أحزاب إسلامية (الدين)

- أحزاب جهوية (العصبية)

- أما الأحزاب اللانكفية فتعتبر حدثا شادا على الثقافة السياسية الجزائرية . إنها أحزاب نخبوية لا امتداد شعبي لها .

وبما أن الأحزاب الوطنية ، تعتبر أحزابا حاكمة (جهة التحرير الوطني ، التجمع الوطني الديمقراطي) ، فإننا سوف نقصر في هذه الورقة البحثية على التيارات الأخرى ، مبرزين كيف تعاملت مع المسألة الديمقراطية . سواء داخل صفوفها أو مع المجتمع .

(1) المعارضة الإسلامية :

إن تطور الحركة الإسلامية والقاعدة الاجتماعية التي تستند عليها ، طبيعتها وموقفها من قضية الديمقراطية ، هي النقاط التي سوف نتطرق إليها في هذا المحور مركزين على الجبهة الإسلامية للإنقاذ . باعتبارها أكبر حركة إسلامية جابهت النظام السياسي ، بعدما اختارت حركة حماس الانخراط في النظام وأصبحت جزء منه :
بدأ النشاط الإسلامي في الشهور الأولى من الاستقلال ، بصفة فردية اعتمادا على الزعامات القديمة لجمعية العلماء المسلمين ، أمثال الشيخ البشير الإبراهيمي . ففي 16 أوت

1962 وجهت « لجنة الثقافة الإسلامية » نداء إلى المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، طالبة الاهتمام باللغة العربية والإسلام. وفي 21 من الشهر نفسه وجه « علماء الإسلام واللغة العربية » نداء إلى الشعب الجزائري رداً على مطالب فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا بتأسيس دولة لائكية علمانية.* لكن هذا النشاط الفردي سرعان ما اتخذ شكلاً منظماً بتأسيس جمعية القيم برئاسة الهاشمي التيجاني، وبتأييد الشيخ عبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون والشيخ مصباح إلخ. (1)

هذه الجمعية تمكنت من فرض نفسها على الساحة السياسية من خلال الأنشطة التي أصبحت تمارسها في مساجد العاصمة، متخذة من نادي الترقى مهد تأسيس جمعية العلماء مقراً لها، إلى جانب إصدار مجلة شهرية باسم « التهذيب الإسلامي ». بعد ثلاث سنوات من الممارسة السرية اعتماداً على العمل المسجدي، ظهرت الحركة بقوة خلال الموسم الجامعي 1968 - 1969، عندما بادرت مجموعة من الطلبة بتشجيع من مالك بن نبي بتأسيس مسجد الطلبة في جامعة الجزائر. وقد تركز خطابها على إبراز الهوية الإسلامية من خلال ملتقى الفكر الإسلامي، الذي عقد لأول مرة في ثانوية رشيد عمارة بين عكنون في 10 / 01 / 1969.

ازدادت قاعدة التيار الاسلامي اتساعاً ابتداء من سنة 1980، نتيجة سياسة الانفتاح والمراجعة، التي تبنتها السلطة الجديدة بقيادة الشاذلي بن جديد، التي كانت تهدف إلى تصفية التيارات التي كانت تساند نظام بومدين، حيث أعطت الفرصة للتيار الإسلامي على حساب اليسار.

وكان ملتقى العاشور سنة 1979 الذي ضم كل تيارات الحركة الإسلامية بداية لخروج حركة الدعوة من أسوار الجامعة لتحضنها الأوساط الشعبية.**

مما أدى إلى حدوث انقلاب في التوجهات الاسلامية، حين وصل إلى المسرح ناشطون ودعاة شبان منحدرين من الأحياء الشعبية ومن نتاج التعليم العام، محل الحرس القديم من

المشايع المنحدرين من أوساط اجتماعية ميسورة نسبيا. ذات أصول حضرية وتكوين فقهي:

إنه ميلاد نموذج جديد للاعب الاجتماعي: الشبيبة الحضرية الجديدة المهمشة، المولودة عند تقاطع تربية تعليمية جماهيرية فاشلة مع الاستبعاد الاجتماعي والبطالة وانسداد إمكانيات الترقية الفنية» (2)

هؤلاء الشباب القادمون من أحياء الضواحي كحي البدر، باش جراح، وادي أوشايح، في هذه الضواحي، سيتطوع مناضلو القضية الإسلامية الذين يشكلون لاحقا القاعدة الاجتماعية للفتنة.

أخذت هذه الجماعات الإسلامية، تطمح إلى قلب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبدأت تطرح نفسها بديلة للنظام القائم. يتجسد هذا، من خلال الحوادث التي شهدتها فترة الثمانينات:

- في 19 مارس 1986 قامت بعض الجماعات بتخطيط محلات بيع الخمر في مدينة الواد، تبعثها أحداث عنف في 28 مارس عقب اعتقال أحد أعضائها بالأغواط، مما أدى إلى مقتل أحد أعضائها، أعقبه اعتصام في أحد المساجد، وإصدار بيان إلى الشعب الجزائري يدعو إلى إعلان الجهاد ضد النظام الملحد.

أما أحداث أكتوبر، فرغم أنها كانت من تنشيط الشباب غير المسيس، إلا أنها كانت فرصة للجماعات الإسلامية لتكتسح الساحة، وتسترجع هذه الانتفاضة لصالحها. الشيء الذي جعلها المحاور الرئيسي للسلطة.

وبعد الانتخاب على دستور 1989 الذي أقر التعددية الحزبية، جرت محاولات لتوحيد التيار الإسلامي، انتهت بالفشل، مما أدى بالتيار السلفي إلى تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ. كما أسس التيار الإخواني جمعية الإصلاح والإرشاد. وأسس عبد الله جاب الله حركة النهضة.

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي اكتسحت الساحة السياسية في المواعيد الانتخابية البلدية 1990 والتشريعية 1991، فإنها تعتبر -سواء بخطابها التحريضي أو بالفئات المنضوية تحت لوائها- حركة احتجاج عام، ونقمة عارمة على الأوضاع السائدة في هذا المجال يقول الهواري عدى: «إن الفيس ليس حزبا سياسيا، وإنما هو حركة احتجاج ونقمة عارمة تأتي نتيجة لانفصال السلطة عن المواطنين. وهي سلطة مضادة تنصب نفسها سلطة أخرى، في انتظار الاستيلاء على السلطة كلها إن انتصار الفيس ليس ظفرا لحزب سياسي ضد أحزاب أخرى، إنما هو ظفر لحركة احتجاج كبرى ضد إدارة، أصبح الناس ينظرون إليها على أنها فاسدة وعديمة الجدوى من هذه الزاوية يعتبر الفيس استمراراً أو استئنافا لجبهة التحرير الوطني، التي تشوهت بفضل أولئك الذين مارسوا السلطة باسمها. وهكذا فإن الفراغ السياسي الذي شيدت على أساسه دولة جبهة التحرير الوطني خلق معارضة بنيت هي نفسها على فراغ سياسي» (3)

انطلاقاً من هذا، فإن الفيس لا يدرك كحزب سياسي، لأنه يطرح نفسه كتشكيلة لكل الجزائريين ويرفض أن تقتسمهم الأحزاب السياسية. إن الفيس يطمح ويعمل لتوحيد كافة الجزائريين، مثلما فعلت جبهة التحرير الوطني إبان حرب التحرير، وحزب الشعب الجزائري قبلها. أو بعبارة أدق، عمل الفيس على استرجاع وامتلاك أسطورة الشعب التي احتكرتها جبهة التحرير الوطني.

من هذا المنظور، يشكل الفيس ما يدعوه أوليفي روا بالحركة الإسلامية الوطنية: «أيا كانت إحالاته على الأمة الإسلامية فإن الفيس حركة وطنية جزائرية وإسلاموية، ومن ثم لا بد من الحديث عن حركة وطنية إسلاموية» (4)

هذا ما يفسر ميل الفيس إلى الهيمنة ولو عن طريق العنف إذا تطلب الأمر ذلك، ورفضه للديمقراطية، إلا بالقدر الذي تمكنه من الوصول إلى السلطة ثم الاستحواذ عليها.

هكذا تحول مشروعها السياسي إلى فضاء مقدس، والرفض المسبق لكل إمكانية معارضة هذا المشروع. كل من يعارض الفيس إنما يعارض إرادة الله. هذا ما يقول عباسي مدني: « كل من يضرب الجبهة سيضربه الله ، لأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي الحقيقة والله مع الحقيقة »(5)

وهذا ما يؤكد على بلحاج في خطبة ألقاها يوم 05/09/1991 بتيبازة: « إنني لا أحترم القوانين ولا الأحزاب التي لا ترجع إلى القرآن والسنة، إنني أدوسها بقدمي، على هذه الأحزاب أن تغادر البلاد ولا بد من قمعها». (6)

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بخطابها الشعبوي ونزوعها إلى إلغاء الآخرين ورفضها للديمقراطية، ليست نشازًا على الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، التي يطبعها الإقصاء والإبعاد والحلول العنيفة للمنازعات المطروحة بين الأطراف المتخاصمة.

(2) المعارضة الجبهوية :

إن كانت الإيديولوجية الموحدة تفرضها، ضرورة تجنيد كل الموارد المتاحة والتكتل في مواجهة المحتل، فإنه بعد الاستقلال وفشل الدولة الوطنية في بلورة مجتمع على أسس ديمقراطية، أخذت التناقضات الاجتماعية والثقافية الكامنة تبرز على السطح. وأخذت الجهات التي ترى أنها مهمشة ثقافيا واجتماعيا تبلور حركات احتجاجية مطالبة بالاعتراف بخصوصيتها الثقافية، كالحركة البربرية في منطقة القبائل وحركة المواطنة في الجنوب. هذه الحركات الاحتجاجية أخذت تؤسس لمعارضة جهوية ذات خصوصيات محلية أصبحت تشكل خطرا على الدولة الوطنية. ولبيان طبيعة هذه المعارضة، والملابسات التي ظهرت فيها سوف نتطرق إليها في النقاط التالية:

- الأزمة البربرية
- الأحزاب ذات الامتداد الجهوي
- حركة العروش

(أ) الأزمة البربرية:

ترجع أصول الحركة البربرية إلى الحركة الوطنية، وخاصة إلى إشكالية التسيير الديمقراطي لحزب الشعب، الذي يلغي الاعتراف بالخصوصيات الثقافية المحلية للمجتمع الجزائري، رغم أنها حقيقة واقعية.

أدى هذا إلى انقسام داخل صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، نتيجة لوجود عناصر يسارية من منطقة القبائل، متواجدة بكثرة في فرنسا ومسيطرة على خلايا الحزب ولجنته المركزية. وقد بدأت الأزمة تظهر بوضوح في مؤتمر أكتوبر 1946، حيث بدأ التشكيك في عروبة الجزائر والإسلام، وبدأ واعي بني، منذ 1945 يطالب بإنشاء منطقة موحدة لجميع السكان المتكلمين بالأمازيغية، لكن اللجنة المركزية رفضت هذا الطلب. وفي شهر نوفمبر من عام 1948 شرع اليساريون في العمل من أجل إنشاء حركة شعبية للبربرية « وأقر أعضاء فيدرالية فرنسا للحزب بأغلبية 28 صوتا من جملة 32، استعمال القوة ضد اللجنة المركزية للحزب، ورفض أي فكرة لاعتبار الجزائر عربية - إسلامية. (7) في شهر أبريل من عام 1949 جاء رد فعل قيادة الحزب بحل فيدرالية الحزب بفرنسا، وعزل رشيد على يحي من رئاسة تحرير جريدة «النجم الجزائري»، التي كان يستعملها كمنبر للتنكّر لعروبة الجزائر وإسلاميتها. لكن، هذه الأزمة خف مفعولها بعد تدخل بعض القادة الوطنيين من منطقة القبائل مثل كريم بلقاسم وعبان رمضان، وقضوا على جميع المعارضين لمصالي وقيادته في بلاد القبائل، محافظة على وحدة الحزب.

جاءت الثورة التحريرية في سنة 1954 لتكبح المطالب الهامشي حيث، طغى صوت الرصاص على كل شيء. بقي الوضع بعد الاستقلال ساكنا إلى أحداث 20 أبريل 1980 بمنطقة القبائل والتي تسمى بالربيع الأمازيغي. ومن الأسباب المباشرة لاندلاع هذه الأحداث عملية منع الكاتب مولود معمري من إلقاء محاضراته بجامعة تيزي وزو. وبقيت

ذكرى 20 أبريل 1980، موعدًا لطرح المطالب التقليدية للحركة البربرية، أي ترسيم اللغة الأمازيغية وتدريبها وفتح المجال السياسي... إلخ وذلك إلى حين 1989 وإقرار التعددية السياسية، أين وجدت منطقة القبائل مهيكلية في حزبين هما جبهة القوى الاشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

ب) الأحزاب ذات الامتداد الجهوي :

رغم وجود عدة أحزاب لها امتدادات شعبية بمنطقة القبائل كجبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحزب العمال، إلا أن السمة الغالبة التي تُهيمن على الوعاء الانتخابي لهذه المنطقة، هي تجذر حزبي جبهة القوى الاشتراكية بزعامة أيت أحمد والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

- فيما يخص حزب جبهة القوى الاشتراكية فإنه يعتبر عميد المعارضة الجزائرية. تأسس سنة 1963 وخاض تمردا مسلحا في منطقة القبائل. ثم عمل في السرية طويلا بعد القضاء على التمرد.

رغم إلحاحه على أنه حزب وطني، يمثل كل المواطنين، إلا أن وصمة الجهوية تبقى ملازمة له، لأنه رغم المحاولات التي قام بها للتموقع خارج منطقة القبائل كان مصيرها الفشل، وذلك ربما لظروف نشأته ومطالبه التي تخص القضية البربرية.

لعل العامل الأساسي، الذي جعل الحزب يبقى حبيس قواعده التقليدية في منطقة القبائل، هو هيمنة ثقافة الزعامة والإقصاء والقمع بدل ثقافة التداول والانتخاب وتقبل الرأي الآخر. حيث بقيت جبهة القوى الاشتراكية حبيسة تصورات زعيمها الرافضة لكل حلول مع السلطة. منذ 1963 إلى اليوم، يهتم كل جماعة تريد الإصلاح داخله أنها من رجال المجابرات، وتشرح جماعة تطلق على نفسها « مجموعة أفافاس 63 » في بيان لها نشر في جريدة الخبر التسيير غير الديمقراطي داخل الحزب، مؤكدة على أن الأمانة العامة للحزب، أدخلت الوضع في حالة صراع بتصرفاتها

التسلطية، وأن القيادة ترفض النقاش الحر، كما أن القيادة أصبحت لا تسمع ولا تتحاور. واستنكرت المجموعة الاتهامات التي أطلقتها القيادة ضد المحتجين بنعتهم بالمقربين من المخابرات والمفسدين. كما أكدت بأن التطرق للمسائل السياسية أصبح من الطابوهات (8)

- أما حزب التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية فهو حزب تأسس أعقاب دستور 1989، ورغم تقديم نفسه بأنه حزب ديمقراطي وطني، إلا أن تأكيداً على العنصر الثقافي في تسميته، تعني أنه يطالب بالخصوصية الثقافية لمختلف جهات الوطن، ومن أهمها الاعتراف بالهوية الأمازيغية.

إلا أن هذا الحزب لا يختلف من حيث تسييره عن حزب جبهة القوى الاشتراكية، بسيطرة الزعنة السطالينية على زعيمه سعيد سعدي، الذي يسيطر عليه منذ 1989 إلى اليوم، ويقوم بطرد كل من يظهر عليه مشروع رئيس.*** أكد بيان موقع من طرف 111 قيادي وإطار داخل الحزب، أن الأمين العام للحزب لا يطبق مبادئ الديمقراطية والحوار والتداول داخل الحزب، على الرغم من تشدقه بالدفاع عن هذه القيم والمتاجرة بها طيلة تواجد الحزب على الساحة السياسية. وأضاف البيان، بأن الحزب معرض للاندثار نتيجة إصرار القيادة، وعلى رأسها الأمين العام على ممارسة الإقصاء والمحاباة. (9)

انطلاقاً من هذه الممارسات فإن حزباً جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، رغم خروجهما من رحم ثقافة الإقصاء التي تبنتها السلطة السياسية منذ الاستقلال ورغم شعارات الحداثة والعلمانية والديمقراطية، أنهما منتوجان للثقافة السياسية للمجتمع الجزائري البعيدة عن قيم الديمقراطية والحداثة.

ج (حركة العروش :

كخلاصة لما سبق أن قلناه حول الأحزاب السياسية، سواء كانت في السلطة أو في المعارضة، يمكن القول، أنه ليس ثمة علاقة بين الموقف الإيديولوجي والقواعد الاجتماعية للأحزاب السياسية في الجزائر.

فالقواعد الاجتماعية للأحزاب لم تتضح ولم تحدث تمايزات بعد، بكيفية تجعل من كل حزب يعبر بطريقة صريحة وشفافة على طموحات الشرائح التي تمثلها. وأعطى مثلاً لا يوجد حزب يمثل مصالح البرجوازية. أو عبارة أخرى ليس هناك تمثيلاً تمايزاً، خاصة - إذا ربطناه بالمصالح المادية والاجتماعية التي تمثلها، وكذا المصالح السياسية لهذا التمثيل. وهذا يعني أن الأشخاص المعنيين بهذه المصالح لا يتحدد موقفهم إزاء الأحزاب السياسية من تموضعهم الإيديولوجي، بل من وجهة نظر التقارب الزبائي أو القرابة القائمة على المحاباة. بمعنى أنه إذا أراد شخص الانخراط، فإن هذا الشخص سيجلب معه أشخاص آخرين.

إن هذا الانخراط في الأحزاب حسب دحوجريال يبنى: «على أساس زبوني يشبه التقسيم العشائري، لتوزيع الرئوس وتأمين الشبكات الرعية المحددة لهذا التمثيل السياسي والإيديولوجي. ولهذا نلاحظ عودة أشكال التضامن البدائية. وبما أنه لا يمكن القيام بهذا التضامن على أساس برنامج سياسي أو اجتماعي، يتم اللجوء إلى أشكال أخرى من التضامن، أي بروتنظيمات تسعى للتعبير عن مصالحها مثل العروشية والجهوية» (10)

عندما تغيب كل المقاييس والمعايير وكل الأخلاقيات. وتصبح السلطة عبارة عن جماعة مخزن والأحزاب عبارة عن جماعات لصيد الرئوس، فإن العروشية هي الملجأ الوحيد. إن الشرائح الاجتماعية التي لم تجد لها تمثيلاً في المجتمع السياسي، يمكن أن تعبر عن نفسها بأشكال عنيفة، لذلك يمكن اعتبار ذلك شكلاً من أشكال التفاوض. وبما أن هذا التفاوض السياسي لا يمر عبر القنوات الكلاسيكية، سيجد أشكال أخرى للتعبير عن نفسه.

والعروش هي حركة احتجاجية مبنية على اتحاد التنظيمات التقليدية في منطقة القبائل، والتي ظهرت إلى العلن في سنة 2001 - عقب عملية الاغتيال التي استهدفت

الشباب قرماح ماسينيسا من قبل أعوان الدرك - براديكالية جد قاسية، وابتدت عدم التسامح مع النظام الذي وصفته « بالقتال » وأعلنت المواجهة المفتوحة مع كل رموز الدولة، في مقدمتها الدرك الوطني الذي طلبت بترحيله كليا من المنطقة. وأدت هذه الأحداث إلى مقتل 126 شخصا.

إن حركة العروش باستحواذها على الشارع وتأطيره، شكلت تهديدا صريحا للأحزاب السياسية النافذة في المنطقة كجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن الملاحظ، هو هل بإمكان حركة العروش كظاهرة اجتماعية أن تلعب دورا سياسيا، اجتماعيا وإحلال التوازن ؟ ألا تعتبر العروشية إفلاسا للنظام القائم

وأدواته المتمثلة في الأحزاب السياسية ؟ هل هي تعبير عن نكسة للديمقراطية في الجزائر ؟

يحاول دحوجريال الإجابة عن هذه التساؤلات بقولة: « أرى أن تنظيم العروش من التعقيد مما يجعلنا لا نغامر في إيجاد تعريفات جاهزة له، ففي هذا التنظيم توجد عناصر التخلف ومحاولات العودة إلى الأشكال البدائية للتضامن، بما أنه ينظم على أساس العلاقات المتصلة بالقرى وعلى أساس الجهة، ولكن هناك جانب آخر يتعلق بالمطلب الديمقراطي والمواطني » (11)

أما ناصر جابي فيعلق على هذه الظاهرة بقوله: « في الواقع إنها نكسة بالنسبة للديمقراطية وتمزيق النسيج الوطني، حيث فشلت كل الدولة بما فيها من نخب وأحزاب ونقابات، وذلك نتيجة ابتعاد السلطة عن المجتمع » (12)

تجلت مطالب حركة العروش - على الأخص - في « أرضية القصر » التي تتضمن لائحة من المطالب غير قابلة للنقاش، وتجسد ذلك في مسيرة 14 جوان 2002 حين طالب المتظاهرون:

- برحيل رجال الدرك
- دسترة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية
- تعويض ضحايا الأزمة
- وضع إطار قانوني لضحايا الربيع الأمازيغي

لكن ما هو موقف الأحزاب من حركة العروش ؟ (13)

- اعتبرها حزب العمال حركة انفصالية تهدف في جوهرها الوحدة الوطنية
- اتهمها حزب جبهة القوى الاشتراكية، بارتباطها مع أجهزة المخابرات
- طالب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بالتعامل مع العروش كحركة مواطنة تعكس تطور نوعي لدى المواطنين

- أما حركة الإصلاح الوطني فقالت أنها تؤثر سلبا على الأحزاب والمسار الديمقراطي.

أما النظام السياسي فاعترف بأغلب مطالب حركة العروش بإعلان رئيس الجمهورية يوم 16 مارس 2003 عن دسترة الأمازيغية كلغة وطنية دون اللجوء إلى الاستفتاء، وإقرار إعادة انتشار الدرك في المنطقة وتعويض الضحايا.

أما حركة المواطنة في الجنوب، فلا تختلف كثيرا عن عروش منطقة القبائل. إلا في كون الأولى تركز على مطالب اجتماعية، بينما الثانية، تستند على مطالب ثقافية واجتماعية.

انطلقت هذه الحركة حسب ناطقها الرسمي العربي الطاهر، نتيجة للممارسات الإقطاعية للمجلس البلدي للأبيض سيد الشيخ سنة 2001، مما أدى إلى المشادات بين

المواطنين وقوات الأمن . ردًا على تسمية هذه الحركة بعروش الجنوب يقول السيد العربي الطاهر: « مهما كانت التسميات ، فالمضمون واحد وهو حقوقية الجنوب» (14)

من أهم مطالب هذه الحركة . تقديم 50% من عائدات البترول إلى مواطني الجنوب . وكانت هذه الحركة كمقدمة احتجاجية في مناطق الجنوب ، خاصة في المناطق البترولية ، كحاسي مسعود وحاسي الرمل ، هذه الاحتجاجات التي طالب السكان من خلالها ، على أسبقية التشغيل في حقول البترول — لأبناء المنطقة ، ونيل نصيبهم من موارد البترول الذي يستخرج من منطقتهم . إحساسا منها بخطورة هذه الحركة ، أسرعت السلطة السياسية في الجزائر بإحداث صندوق لتمويل برنامج تنموي خاص بالجنوب الكبير .

(3) المعارضة اللاتكيدية :

إن العلمانية التي ترفع شعارات فصل الدين عن الدولة ، وسلطة العقل في مواجهة سلطة الخرافة ، وقيم الفردنة والحرية ضد القهر والكبت وتكميم الأفواه ، والعقد الاجتماعي وحقوق الإنسان والديمقراطية ، تجد صداها في المجتمعات الغربية التي أحدثت القطيعة منذ زمن طويل مع العقليات الغيبية وتقديس الأساطير .

أما في المجتمعات العربية الإسلامية ، ومنها الجزائر ، فإن القطيعة الاجتماعية والثقافية الحاصلة لم تجتري بعد مرحلة اللاعودة ، كما هو الحال في المجتمعات الأوروبية . فالماضي البعيد والقريب ، مازال منتعشا في الخطابات وكذلك في الشعائر والاحتفالات الجماعية وفي المدلولات الرمزية : « ولا يزال نمط التحسس والإدراك الأسطوري بالإضافة إلى المعرفة الأسطورية التي تغلب المخيال — على العقل ، يسيطر على قطاعات واسعة من الطبقات الشعبية » (15)

انطلاقاً من اتساع الهوة، بين الثقافة المهيمنة على البنية الاجتماعية في مجتمعاتنا وقيم الديمقراطية والعلمانية، التي تجد مجالها وقاعها السوسيولوجي في الثقافة الغربية. فإنه لا يمكن الحديث - في المجتمعات العربية الإسلامية بما فيها المجتمع الجزائري - عن تيار لاتيكي أو علماني يمثل شريحة في المجتمع، على غرار التيارات الإسلامية والقومية أو الوطنية. بل يمكن الحديث عن تآلف هش وغير منظم من جماعات المثقفين والسياسيين وأعضاء بعض الأحزاب والنقابات، التي تمثل الانتليجنسيا الحديثة والمتأثرة بالفكر الغربي، التي ترفض أي مصالححة مع التراث الاجتماعي والديني للمجتمع. بعبارة أخرى يمكن الحديث عن علمانيين يتصرفون كأفراد أو في إطار جماعات ضيقة، أو عن حركة نخبوية منفصلة عن الثقافة الاجتماعية السائدة. ويصف برهان غليون الخطاب العلماني في الوطن العربي بقوله: « هذا الخطاب هو الذي يمثل الوعي الشقي في هذا الجدل، لأنه هو الوحيد الذي لا يملك قاعدة قوية ثابتة، فهو لا يستند كالتكتل الإسلامي على التراث القوى الذي يعتبر الخزان الذي تركز عليه الحركات الإسلامية وليس له مؤسسة كبيرة يستطيع أن يحتمي بها كالدولة» (16)

بالإضافة إلى افتقار التيار العلماني إلى مخيال اجتماعي يستند عليه فإنه يفتقر إلى مؤسسة تحميه كما هو الحال مع مؤسسة الجيش في تركيا التي تحمي العلمانية رغم نبذها شعبياً. لأن النخب الحاكمة في المجتمعات العربية لا تقبل بأي زعزعة أو نقض لنظام المشروعية، الذي يسند السلطة السياسية والمركز على الرمزية الدينية.

أما في الجزائر، فيصعب الحديث عن تيار علماني، رغم سيطرة بعض العلمانيين على مفاصل مؤسسات الدولة، سواء على مستوى أجهزة الصحافة أو على الأجهزة البيروقراطية. أما على مستوى الامتداد الشعبي يكاد تأثيرهم يكون عديم الذكر. إذا أردنا التطرق إلى المعارضة التي تمثل هذه الفئة، علينا الحديث عن التيار الشيوعي في الجزائر. هذا الحزب الذي يعتبر الوريث الشرعي للحزب الشيوعي التاريخي. الذي أعاد

تشكيل نفسه بعد الاستقلال مباشرة، مشاركاً في الحملة الانتخابية للاستفتاء على الاستقلال، وقرر المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي، وأعاد نشر جريدة الجزائر الجمهورية (ALGERIE RPUBLICAIN)

وبعد إعلان النظام الأحادي تم حل الحزب وغلق المجال أمام أي معارضة سياسية رسمية. (17)

كانت للحزب الشيوعي كما هو الحال خلال الحركة الوطنية - شعبية محدودة لأنه لا يمكن تأسيس حزب ثوري ماركسي بدون وجود طبقات اجتماعية.

أما بعد 1965، انتظم الماركسيون في حركة سرية تسمى « منظمة المقاومة الشعبية » « ORP ». كانت تضم عدد من الأعضاء السابقين للحزب الشيوعي الجزائري. شهرين بعد ذلك تم توقيف أعضائها.

تحولت منظمة المقاومة الشعبية في ما بعد إلى « حزب الطليعة الاشتراكية » PACS. وخلف هذا الشعار الجديد، توجد توجهات جديدة، تتمثل في النشاط الحزبي من داخل النظام. الشيء الذي استغله النظام مستعملاً هذا الحزب في إعطاء شرعية للإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه الاشتراكي.

أما خلال الفترة الشاذلية فقد خف صيت هذا الحزب نظراً للتوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة التي تتعارض والفكر الماركسي.

برز هذا الحزب إلى الوجود أعقاب إقرار التعددية سنة 1989 بنفس الاسم، تم غير اسمه إلى حركة التحدي، والآن يحمل شعار الحركة الاجتماعية الديمقراطية.

لكن عوض معارضته للسلطة السياسية القائمة، أفنى جهوده في محاربة المد الإسلامي، مدعماً ببعض التيارات العلمانية الأخرى المبتوثة في ثنايا النظام، رافعين شعارات استئصالية تهدف إلى سد الطريق أمام وصول الحركة الإسلامية إلى الحكم، رافضين بذلك حكم الصندوق ومعتبرين الشعب مجرد قطيع قاصر تجب الوصاية عليها.

أظهرت مشاركة حزب الطليعة الاشتراكية في أول انتخابات بلدية سنة 1990، مدى حجم هذا التيار لدى الأوساط الشعبية. حيث فاز بحوالي 35 ألف صوت من مجموع الأصوات المعبر عنها. وأعتقد بأن حسن حنفي على حق حين يصف الإيديولوجية العلمانية في الوطن العربي: «هي إيديولوجية علمانية للتحديث بعقلية في الاستبعاد والاستقصاء والاستحواذ على الحقيقة المطلقة» (18)

في الأخير نستنتج بأن هناك هوة كبيرة بين الديمقراطية كفكرة حديثة وبنية المجتمع الموغلة في القيم العتيقة:

- سواء من حيث تعامل السلطة السياسية مع التجربة الديمقراطية، لأنها كانت تريد من البداية، تعددية سياسية على المقاس، تسمح ببقاء النظام مسيطرا على المركز بينما الأحزاب السياسية تبقى على الهوامش، تتحكم السلطة في خيوطها كما شاءت، أي ديمقراطية الواجبة.

- أو من خلال الممارسات العتيقة للأحزاب السياسية، المبنية على منطق الزبونية والشبكات الربعية، التي أدت إلى حب الزعامات وتغيب الديمقراطية في صفوفها. هذا. إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الطبقة السياسية في الجزائر سلطة ومعارضة، لاتزال بعيدة عن منطق الممارسة السياسية الحديثة، وهذا ما هو إلا انعكاس للثقافة السياسية، ذات الأصول السوسيو-تاريخية، المتفصلة حول قيم المبادئ المشتركة بين الجماعة، من عصبية ودين، أحيتهما الإيديولوجية الوطنية في سياق بناء كيان سياسي مستقل. وشجعتها الممارسات الإقصائية في إطار الدولة الوطنية.

الهوامش

- * قدمت فيدرالية فرنسا مشروعاً لمؤتمر طرابلس لإنشاء دولة لائكية علمانية .
- 1) عروس الزبير - الدين والسياسة في الجزائر - انتفاضة أكتوبر 1988 نموذجاً . ورقة قدمت في ملتقى الدين في المجتمع العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - 1990 ص 505
- ** ضم اجتماع العاشور الاتجاهات الاسلامية التالية : 1- الاتجاه السلفي 2- الاتجاه الإخواني 3- جماعة التبليغ ، 4 - الاتجاه الصوفي ، 5- جماعة الطليعة .
- 2) لياس بوكراع - الجزائر - العرب المقدس - ترجمة خليل أحمد خليل - دار الفرابي . ط1 - الجزائر - 2003 - ص 154 .
- 3) كتب هذا التحليل السوسيولوجي الهواري عدى على أعمدة صحيفة ليبراسيون الفرنسية بتاريخ 12 جويلية 1990 . نقلا عن احميدة عياشي - الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص - دار الحكمة - الجزائر - 1992 - ص 48 .
- 4) OLIVIER Roi - L'Echec de L'Islam politique . ed seuil - Paris - 1992 - p 165
- 5) Algérie actualité N°1264 , Semaine du 4 au 10/01/1990 .
- 6) Alger Republicain , 6 Avril 1991. HARBI Mohamed : le F.L.N MIRAGE et réalité Jeune Afrique- Paris- 1980 (7p15
- 8) جريدة الخبر 22 فبراير 2007
- *** نذكر منهم مقران آيت العربي ، خليفة تومي ، عمارة بن يونس .
- 9) جريدة الشروق اليومي - العدد 1939 ليوم 12 مارس 2007 .
- 10) حوار مع دحو جربال - الخبر السبوعي - العدد 321 - من 23 إلى 29 أبريل 2005
- 11) نفس المرجع
- 12) حوار ناصرجابي - جريدة الخبر الأسبوعي - العدد 271 من 08 إلى 14 ماي 2004
- 13) نفس المرجع .
- 14) نفس المرجع .
- 15) محمد أركون - الفكر الإسلامي - ترجمة هشام صالح - لافوميلث - الجزائر 1993 . ص 20
- 16) برهان غليون - الدين والدولة - المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت - ط2 - 1993 - ص 269
- 17) LUCA Jean CLAUDE VATIN Jean- Algérie politique (institution Et régime) press fondation national des sciences politiques - Paris - 1975 - p402 .
- 18) حسن حنفي - في الثقافة السياسية - منشورات علاء الدين - ط1 - 1998 دمشق - سوريا ص 270